

Distr.: Limited
4 December 2012
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل
البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد توحيد الإسلام (بنغلاديش)، استنادا
إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.9

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان إسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل
البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما
الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه
الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التصدي
للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف
الإمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١،
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٣)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(٤)،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي تحتاز مرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وإذ تعيد تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٥)، وتقرير الأمين العام عن كفالة التنفيذ الفعلي لمهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعالته، وكذلك فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نمواً^(٦)؛

٢ - تعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٣) بمساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضاً تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو فعال وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٥.

(٥) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

(٦) A/67/262.

تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - **تعرب عن بالغ القلق** لما تواجهه أقل البلدان نمواً حالياً، بعد أن شهدت نمواً اقتصادياً مطرداً مُرحباً به استمر عقداً من الزمان، من تحديات كبيرة في المحافظة على نموها الاقتصادي ولتوقع أن تنمو اقتصاداتها بمتوسط قدره ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أقل بكثير من النسبة المستهدفة في برنامج عمل إسطنبول^(١) والبالغة ٧ في المائة؛

٤ - **تعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار مستمرة يبرهن على ضرورة توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل بناء قدرتها على صدّ الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٥ - **تؤيد** بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نمواً في تعميم مراعاة برنامج عمل إسطنبول في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية، وتهيب بأقل البلدان نمواً أن تفي مدعومة بشركائها في التنمية، بالتزاماتها وأن تواصل تنفيذها لبرنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والفنية للأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم إدماج برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٦ - **تؤيد أيضاً** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل إسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية وتشدد على أهمية ذلك، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تزويد أقل البلدان نمواً بدعم أقوى وذي أهداف محددة وقابل للتنبؤ به، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٧ - **تدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بوسائل منها تزويد أقل البلدان نمواً بمساعدة

فنية وتقنية أقوى في الوقت المناسب، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء وكلّ وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٨ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعيّن بعد جهات تنسيق أو وحدات تنظيمية محددة داخل هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك، بهدف كفالة الاتساق في تنسيق ورصد تنفيذ برامج العمل على صعيد الوكالات؛

٩ - هيب بالبلدان النامية أن تقدم، مسترشدة بروح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي هو تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٠ - تدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

١١ - هيب بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ، على نحو كامل وفعال، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل إسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية، والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتجارة، والسلع الأساسية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة، وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، والحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق ومنتسق وسريع؛

١٢ - تعرب عن القلق لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ وتلاحظ في نفس الوقت أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها، وأن تقدماً أحرز خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، وتؤكد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر مهم للغاية، بما في ذلك الالتزامات التي قطعها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث

البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً على أن تفعل ذلك؛

١٣ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، وتؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز المسؤولية الوطنية والاتساق والتوافق والقابلية للتنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على النتائج؛

١٤ - **تشير** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل إسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥ وأن تنظر في مواصلة زيادة ما توفره من موارد لأقل البلدان نمواً؛

١٥ - **تشير أيضاً** إلى القرار الوارد في برنامج عمل إسطنبول باعتماد وتوسيع وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار، حسب الاقتضاء، لصالح أقل البلدان نمواً، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً يركز على السياسات والأطر التنظيمية الوطنية لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً ويبين خيارات وطرائق لنظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً كي تنظر فيه خلال دورتها التاسعة والستين؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة ديون أقل البلدان نمواً وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة - يُفضّل أن تكون ضمن الأطر القائمة - لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

١٧ - **تكرر** الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتؤكد ضرورة ضمان فعالية تنفيذ وتفعيل الالتزامات القائمة تجاه أقل البلدان نمواً في حينها وبشكل دائم، مثل الالتزامات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية ولنظام الحصص؛

١٨ - **تلاحظ** اعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة لتنظيم انضمام أقل البلدان نمواً إليها؛

١٩ - **تشدد** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا وشواغل أقل البلدان نمواً في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٢٠ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تشغل بال أقل البلدان نمواً في جميع التقارير المتصلة بالمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمبادئ المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الوارد بيانها في برنامج عمل إسطنبول؛

٢١ - تكرر أيضا طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك لأوجه القصور والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣ بغرض إنشاء مستودع للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى المبادرات الدولية القائمة؛

٢٢ - تشدد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل إسطنبول؛

٢٣ - تشير إلى أن الانتقال السلس للبلدان التي تجتاز مرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أمر حيوي لكفالة انتقالها بسهولة إلى سبيل يؤدي إلى التنمية المستدامة دون أي تعطل فجائي لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية؛

٢٤ - تشجع بشدة على إيلاء الاعتبار الواجب في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها الاحتياجات والأولويات الوارد بياها في برنامج عمل إسطنبول؛

٢٥ - تشدد على ضرورة تعزيز عملية تنسيق تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ورصده ومتابعته، بهدف كفالة فعالية وكفاءة آليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٢٦ - تحيط علماً بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتدعو الأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لضمان ما يلزم من رصد وتنسيق تنفيذ برامج العمل على نطاق المنظومة، وتدعو أيضاً الأمين العام، بصفتها رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول كبنود دائم في جدول أعمال المجلس؛

٢٧ - تقر بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه إضافة إلى ولايته الأصلية، فقد زاد الطلب على ما يقدمه من دعم فني وتقني لأقل البلدان نمواً؛

٢٨ - تؤكد على ضرورة توفير ما يكفي من الموارد لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للاضطلاع بولايته المتمثلة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل متابعة برنامج عمل إسطنبول ورصده وتنفيذه بفعالية؛

٢٩ - تشجع بقوة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على المساهمة في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري لتمويل الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نمواً في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج العمل وفي المحافل الأخرى المعنية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً.